ورشة العمل الإقليمية الافتراضية لتنمية قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة - العدالة بين الجنسين في القانون

8 كانون الأول/ ديسمبر 2020

الكلمة الافتتاحية

د. مهريناز العوضي

مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا

حضرات السيدات والسادة الأفاضل ممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في المنطقة العربية
أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

مساء الخير جميعا،

نود في البداية أن نرحب بكم ونشكركم على قبول المشاركة في **ورشة العمل الإقليمية الافتراضية لتنمية قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة - العدالة بين الجنسين في القانون** التي تنظمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تأتي هذه الورشة الافتراضية في إطار دعم الاسكوا وشركائها لجهود وقدرات الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في بلدان المنطقة العربية أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة والتي تم استحداثها بناءً على طلب من لجنة المرأة التابعة للإسكوا في دورتها السابعة، التي عُقدَت في مسقط يومَي 20 و21 كانون الثاني/يناير 2016.

وقد اخترنا هذه لورشتنا هذه التعمق في الغاية الأولى من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بـ "إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان". وقد تم وضع المؤشر 5.1.1 لقياس "ما إذا كانت الأطر القانونية قائمة أم لا، لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس وإنفاذها ورصدها".

ونأمل من خلال هذه الورشة تعميق معرفة أعضاء اللجنة الفرعية بالأدوات التي تسمح بدراسة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الأطر الدولية، خاصة وأن المنطقة العربية مازالت تواجه فجوة على مستوى القوانين، تواجه المرأة فيها مجموعة واسعة من التحديات، بما في ذلك العنف ضد المرأة، والقوانين الناظمة للعمل والحياة الخاصة والعامة. وقد ساهمت جائحة كوفيد 19 في إبراز هذه التحديات بشكل كبير.

والتشريعات ركن أساسي من توفير الضمانات اللازمة للنساء والفتيات لتخطي العقبات التي تواجههن وتمنع تمتعهن بحقوقهن من جهة، وقدرتهن على المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهن. فتقرير البنك الدولي الأخير حول "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، وإن يقر بالتطورات الحاصلة في كل من السعودية والإمارات والبحرين والأردن وتونس وجيبوتي، لا يزال يعتبر أن الدول العربية هي في أدنى مستوى مقارنة بالدول الأخرى. ولا شك أن هذه الأدوات الدولية تذكرنا دائما بإن نجاحات الدول على المستوى الفردي، ورغم أهميتها، تبقى مرتبطة بأوضاع المنطقة بشكل عام. ولهذا نركز نحن في عملنا على عقد اللقاءات على المستوى الإقليمي لنعطي الفرصة للتعرف على التجارب الناجحة والتعلم منها مما سيسهم لا شك في نقل هذه التجارب الى دول أخرى في المنطقة.

وإن كنا نركز على الثغرات فهذا لا يعني أننا لا نتابع التطورات الهامة التي تقوم بها الدول على مستوى التشريعات. فمنذ نوفمبر 2019 الى الآن، وبالرغم من جائحة كوفيد-19 والتحديات التي خلقتها، تمكنت عدد من الدول العربية من إقرار قوانين متميزة. فعلى سبيل المثال أقرت كل من الإمارات والكويت قوانين وطنية تعالج العنف الأسري. كما أصدرت البحرين قرارات منها ما يحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات الشاغلين لذات الوظيفة. وتبنت الأردن نظام الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة والذي يوفر للمرأة العاملة دعما يسهم في توفير الرعاية لأطفالها دون الخمس سنوات خلال فترة عملها ولمدة ستة أشهر. كل هذه التشريعات والأنظمة والقرارات سيكون لها الأثر الفاعل على النهوض بأوضاع المرأة في الدول العربية، كما في معالجة الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-19. ونحن نأمل أن تحذو مزيد من الدول هذا النهج.

وفي هذا الإطار فنحن نتمنى أن تتيح ورشة العمل هذه الفرصة لنقاشات معمقة بين المشاركات والمشاركون حول السياسات والتشريعات المفقودة والبحث في كيفية الدعوة إلى وضع مثل هذه القوانين بما يتماشى مع الأطر الدولية، وتبادل المعرفة، ورصد التقدم المحرز، ومناقشة الطرق لمعالجة هذه الثغرات وتطبيق الممارسات الجيدة.

من جهتنا نحن ملتزمون بمبادرة العدالة بين الجنسين والقانون التي تتيح من خلال الموقع الالكتروني والعمل بين الشركاء على متابعة تطور المسيرة التشريعية في الدول العربية. وتأتي هذه الورشة كأحد المحطات في سبيل مواصلة العمل المشترك بين الشركاء الأربعة ومسيرتها التي بدأت ديسمبر 2018 بإطلاق سلسلة من التقارير الوطنية التي تركز على التدابير القانونية القائمة لإلغاء التمييز ضد النساء والفتيات.

شكرا لكم على حسن الاصغاء ونتمنى لكم لقاء موفقا ومفيدا